رئيس مجلس الأمة استقبل انطونيو غوتيريس

الغانم: نتطلع لقيام الأمم المتحدة بدورها الأخلاقي تجاه القضية الفلسطينية

■ الأمين العام: الأمم المتحدة ترفض الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومن الضروري تطبيق مفهوم الدولتين

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه امس الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس الذي يقوم بزيارة رسمية للبلاد ضمن جولة له في المنطقة.

وتناول اللقاء عددا من الملفات الملحة في المنطقة وعلى راسها القضية الفلسطينية والملف السوري وملف الارهاب.

واكد الغانم «اهمية اضطلاع الامم المتحدة واجهزتها ووكالاتها المتعددة بدور اكبر واكثر تاثيرا في الضغط على اسرائيل للانصياع الى قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ومنع اعتداءاتها اليومية بحق الفلسطينيين».

وشدد على ضرورة قيام الامم المتحدة بدورها الاخلاقي فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني سياسيا وانسانيا.

بدوره اكد الامين العام الذي سيتوجه اليوم الى الاراضي الفلسطينية اهمية تطبيق مفهوم الدولتين وموقف الامم المتحدة الواضح والمتعلق برفض الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية.

وحول الملف السوري اثنى غوتيريس على دور الكويت الانساني الذي تقوم به ازاء الشعب السوري مشيدا بدور سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد في المجال الانساني عبر تبنيه سلسلة من المؤتمرات الدولية التي ضمت الدول المانحة للشعب السوري في الداخل والخارج.

واوضح غوتيريس بهذا الصدد «ان سمو الامير والكويت تصدت لهذا الملف الانساني في الوقت الذي كانت فيه دول العالم مترددة وعاجزة عن فعل اي شي على صعيد الملف الانساني في سوريا».

وفيما يتعلق بملف الارهاب اكد الجانبان خلال اللقاء خطورة هذه الظاهرة مشيران الى ان «الارهاب لا دين له وأهمية التصدي له دوليا واقليميا من خلال منظور اوسع سياسيا وثقافيا واقتصاديا وامنيا».

وأكد غوتيريس «دعم الامم المتحدة الكامل والوقوف وراء جهود الوساطة الكويتية التي يقودها سمو الامير فيما يتعلق بالخلاف الخليجي الخليجي» مشيدا بدور الكويت في استضافة المفاوضات اليمنية وموقف الكويت من مؤتمر اعادة اعمار المناطق المدمرة في العراق والتي كانت تحت سيطرة داعش والمنظمات الارهابية.

حضر اللقاء كل من النواب مبارك الحجرف ومحمد الدلال وصفاء الهاشم ويوسف الفضالة اضافة الى امين عام مجلس الامة علام الكندري.

كما حضر نائب امين عام الامم المتحدة للشؤون السياسية جيف فيلتمان ومبعوث الامين العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية الدكتور عبدالله المعتوق والمندوب الكويتي الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين.

الغانم خلال لقائه مع غوتيريس

جانب من اللقاء

■ الإرهاب لا دين له ومن الضروري التصدي له دولياً وإقليمياً من خلال منظور أوسع سياسياً وثقافياً واقتصادياً وامنياً

■ نقف وراء جهود الوساطة الكويتية التي يقودها سمو الأمير فيما يتعلق بالخلاف الخليجي - الخليجي

■ دور الكويت في استضافة المفاوضات اليمنية وإعادة إعمار المناطق المدمرة في العراق يستحق الثناء

بشرط ألا يتوافر من الشباب الكويتي من يستطيع القيام بها

فهاد يطالب بتشريعات تحصر تعيينات الوافدين في الوظائف التي تحتاجها الدولة

■ على الحكومة القيام بإجراءات موزونة ومدروسة بشأن تلك القضية

طالب النائب عبد الله فهاد السلطان بالتعاون لإقرار تشريعات تحصر تعيينات الوافدين في الوظائف التي تحتاجها الدولة ولا يتوافر من الشباب الكويتي من يستطيع القيام بها.

وأكد فهاد في تصريح صحافي ضرورة وقف التعيينات العشوائية وغير المدروسة للوافدين والبعد عن المجاملات والمحسوبية في التعيينات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإضرار بحقوق الوافدين ممن خدموا الكويت لعقود وساهموا في تطورها.

وشدد على ضرورة قيام الحكومة بإجراءات موزونة ومدروسة بشأن تلك القضية ومعالجة التخبط في تصويب خلل التركيبة السكانية وتعيينات الأجانب والوافدين في القطاع الحكومي، مؤكدا أهمية وجود رغبة صادقة في الإصلاح والقيام بخطوات تضمن عدم الإضرار بالاقتصاد أو سمعة الكويت.

وأوضح أن التخبطات الحكومية لم تقتصر على الضرر المحلي فقط، بل تعدى ذلك إلى قيام مجموعة من الوافدين برفع قضايا على الكويت في المنظمات الدولية للمطالبة بالحصول على الامتيازات ذاتها التي يحصل عليها الكويتي، وهو أمر لا يحصل في جميع دول العالم.

واستغرب فهاد انتشار إعلانات التوظيف في صحف عربية، تطلب أساتذة ومدرسين للعمل في جامعة الكويت والتطبيقي أو لشغل عدد من المناصب الاستشارية والإشرافية في المؤسسة القضائية برواتب خيالية، في الوقت الذي ينتظر شباب كويتي يحمل المؤهلات العلمية ذاتها وأحيانا ما يفوقها سنوات للحصول على وظيفة.

وبين أن المناداة بأولوية التعيين لأبناء البلد لا تعد عنصرية ولا انتقاصا من حقوق الإنسان فجميع دول العالم بلا استثناء تمنح الأولوية في التوظيف والتعليم والعلاج لأبناء البلد.

وقال إن ما نسعى إلى تكريسه في مجلس الأمة بأن تكون الأولوية في التعيين للكويتيين ثم غير محددي الجنسية ممن ولدوا وترعرعوا على هذه الأرض ثم الأشقاء الخليجيين والعرب.

عبدالله فهاد

■ على السلطة التنفيذية معالجة التخبط وتصويب الخلل في التركيبة السكانية

بما لايتفق مع القواعد المنظمة

فيصل الكندري يسأل المرزوق عن أسباب استمرار تبعية «التدقيق الداخلي» في «البترول» للرئيس التنفيذي

أعلن النائب فيصل الكندري عن توجيه سؤال إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن أسباب استمرار تبعية الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول إلى الرئيس التنفيذي بما لايتفق مع القواعد المنظمة وجاء في نص السؤال:

يقوم ديوان المحاسبة بتكرار بعض الملاحظات سنويا ولكن من دون جدوى من الجهات المختصة ومنها على سبيل المثال وللسنة الثانية على التوالي استمرار تبعية الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول إلى الرئيس التنفيذي وهذا لايتفق مع القواعد المنظمة التي نصت على وجوب تبعية إدارة التدقيق الداخلي إلى رئيس مجلس الإدارة وليس الرئيس التنفيذي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم لفت الانتباه إلى تلك الملاحظة من قبل لجنة الميزانيات والحساب الختامي في تقريرها ال ٣٧ كذلك قد بين ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ باستمرار عدم التزام مؤسسة البترول بقواعد تنفيذ ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة بشأن تبعية الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي.

وقد أخطر ديوان المحاسبة رسميا بالمكاتبات بتعذر تطبيق ذلك الأمر لأسباب لا يتفق معها الديوان لذا:

١- ما إجراء الوزير بهذا الشأن؟

٢- هل قام الوزير الأسبق علي العمير بنقل تبعية جهاز التدقيق الداخلي الى رئيس مجلس الادارة عوضا عن تبعيتها للرئيس التنفيذي بسبب توصية من ديوان المحاسبة ام ان القرار جاء لأسباب اخرى؟ ارجو ذكر الاسباب وتوضيحها.

٣- لماذا قمتم بإعادة تبعية جهاز التدقيق الداخلي الى الرئيس التنفيذي؟ ارجو ذكر الاسباب مع توضيحها.

٤- هل سوف تستمر التبعية؟

٥-لماذا لا يؤخذ بملاحظات ديوان المحاسبة وهي الجهة المختصة برصد المخالفات وتزويد الجهات بالملاحظات؟

٦-لماذا تكون الردود دائما مبهمة او ناقصة وليس منها جدوى؟ نرجو تزويدنا بالبيانات الخاصة بالجهاز المركزي للتدقيق الداخلي - والهيكل التنفيذي الخاص به وعدد العاملين واسمائهم ومناصبهم والدور الذي يقوم به.

فيصل الكندري

طالب بالتحقق من نسبة التلوث المسجلة في هذه المنطقة

المطيري يقترح نقل محطة «الأشغال» وصفاة الأغنام من «الظهر» إلى منطقة غير مأهولة

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة لنقل محطة وزارة الأشغال وصفاة الأغنام من منطقة الظهر إلى منطقة غير مأهولة بالسكان والعمل على التحقق من نسبة التلوث المسجلة في هذه المنطقة والتي ادت إلى ارتفاع الحالات المرضية خصوصا لدى الأطفال.

وجاء في نص اقتراحه:

نظرا لما يشكله وجود محطة وزارة الأشغال وصفاة الأغنام في منطقة الظهر من إزعاج ومشاكل صحية عديدة لدى قاطني هذه المنطقة والمناطق المجاورة مثل جابر العلي وهدية والأحمدي، وما يمثله وجود هاتين المنشأتين في منطقة سكنية من معاناة للأهالي من انتشار الروائح الكريهة والحشرات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي:

نقل محطة وزارة الأشغال وصفاة الأغنام من منطقة الظهر إلى منطقة غير مأهولة بالسكان، والعمل على التحقق من نسبة التلوث المسجلة في هذه المنطقة والتي ادت إلى ارتفاع الحالات المرضية خصوصا لدى الأطفال.

ماجد المطيري

قبل صدور حكم نهائي

الكندري يقترح حظر إلغاء تراخيص الصحف أو تعطيلها

أعلن النائب عبدالكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة (15) من القانون رقم (3) لسنة 2006 في شان المطبوعات والنشر بما يتضمن عدم جواز إلغاء ترخيص أو تعطيل اية صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة وجاء في نص الاقتراح:

«مادة أولى»

تستبدل المادة (15) من القانون رقم 3 لسنة 2006 بالنص الآتي:

(مع عدم الإخلال بنص المادة السابقة لا يجوز إلغاء ترخيص أو تعطيل أي صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة).

«مادة ثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون

وجاء في المذكرة الإيضاحية:

إن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم 3 لسنة 2006 حظرت إلغاء ترخيص أي صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة، لكنها في الوقت نفسه أجازت لرئيس دائرة الجنايات أو قاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إصدار قرار بإيقاف صدور الصحيفة مؤقتا لمدة لا تجاوز أسبوعين قابلة للتجديد أثناء التحقيق أو المحاكمة، فكان التناقض واضحا في تلك المادة بحيث حمت الفقرة الأولى منه الحرية الصحفية تطبيقا للمادة (37) من الدستور والتي تنص على أن (حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون).

وجاءت الفقرة الثانية من المادة (15) بانتهاك المادة (37) من الدستور بأن أجازت وقف الصحيفة مؤقتا لمدة لا تجاوز أسبوعين بل وأجازت أيضا تجديدها أثناء التحقيق والمحاكمة، وهو إجراء احترازي ينتهك حرية الصحافة ويتناقض مع مبدأ قرينة البراءة، لذلك تم تعديل المادة ١٥ بنص جديد لا يجيز إلغاء ترخيص أو تعطيل أي صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة.

الشطي يسأل عن عدد الكويتيين المفرج عنهم من معتقل غوانتانامو

خالد الشطي

أعلن النائب خالد الشطي عن توجيه سؤال إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن عدد الكويتيين الذين تم اعتقالهم في معتقل غوانتانامو وعدد المفرج عنهم وجاء في نص السؤال:

1. كم يبلغ عدد الكويتيين الذين تم اعتقالهم في معتقل غوانتانامو منذ القبض عليهم في أفغانستان؟
2. كم تبلغ المبالغ المالية التي صرفت في سبيل الإفراج عن المعتقلين؟
3. ما الجهات التي تم صرف المبالغ المالية لها؟